تحرك عاجل

اعتقال أحد الطلاب وتعذيبه

أُلقي القبض في 28 ديسمبر/ كانون الأول الماضي على أحمد مشيمع أثناء تواجده على الحدود البحرينية السعودية. ويُذكر أن والده هو أحد 13 ناشطا معارضا يقبعون خلف القضبان حاليا. ويُتهم أحمد مشيمع بالمشاركة في مظاهرات جرت في فبراير/ شباط 2013. ولقد أمرت النيابة العامة باحتجازه مدة 30 يوما على ذمة التحقيق.

يدرس **أحمد مشيمع** (20 عاماً) تخصص الهندسة المدنية، وأُلقي القبض عليه في 28 ديسمبر/ كانون الأول على حدود البحرين مع السعودية. ويُذكر أن أحمد مشيمع مصاب بمرض بلاونت (تقوس الساقين)، ولقد تم اقتياده إلى مديرية التحقيقات الجنائية في العاصمة المنامة، حيث تعرض هناك للضرب والركل على ساقيه، وأُجبر على شتم والده وسب دينه، وأُكره على التوقيع على بعض الوثائق. واتُهم بالمشاركة في مظاهرات جرت في جد حفص خارج العاصمة المنامة بمناسبة حلول الذكرى الثانية لانتفاضة البحرين في 14 فبراير/ شباط 2013. ولقد مثل بحضور محاميه في 30 ديسمبر/ كانون الأول الماضي أمام النيابة العامة التي أمرت بحجزه 30 يوما على ذمة التحقيق. ولقد جرى نقل مشيمع بعدها إلى سجن الميناء الجاف في المنامة حيث تسنى له الاتصال مع عائلته حينها.

ولقد سُمح لأفراد عائلته بزيارته في 7 يناير/ كانون الثاني الجاري، وشاهدوا أنه يتألم ويواجه صعوبة في الحركة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- الإهابة بالسلطات البحرينية كي تُخلي سبيل أحمد مشيمع فورا ودون شروط إذا كان محتجزا لا لشيء سوى لممارسته الحق في حرية التعبير عن الرأي والتجمع؛
- وحث السلطات على الأمر بفتح تحقيق فوري ومستقل في ما ورد على لسانه من مزاعم تعرضه للتعذيب ومقاضاة المسؤولين عن ذلك؛
- وحثها أيضا على توفير الرعاية الطبية التي قد يكون أحمد بحاجة إليها، لا سيما تلك المتوفرة لدى المستشفيات التخصصية.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 19 فبراير/ شباط 2014 إلى:

الملك
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب صاحب العظمة
ص.ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 -1766 -973+(يُرجى تكرار المحاولة)
المخاطبة: صاحب العظمة

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص.ب. 13، المنامة، البحرين
فاكس رقم:2661 -1723 -973+
تويتر: @moi Bahrain
المخاطبة: معالي الوزير

ونسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس: 6343 1753 -973+
البريد الإلكتروني:
minister@justice.gov.bh
تويتر: @Khaled_Bin_Ali
المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

اعتقال أحد الطلبة وتعذيبه

معلومات إضافية

يُمضي والد أحمد، ويُدعى حسن مشيمع، حكما بالسجن مدى الحياة في سجن الجو الواقع على مشارف العاصمة المنامة، حيث يُحتجز رفقة 12 ناشطا معارضا آخرا هناك. ومنذ مارس/ آذار 2013، حُرم حسن مشيمع من الحصول على الرعاية الطبية والزيارات العائلية لرفضة ارتداء زي السجناء. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على التحرك العاجل رقم 11/139 (رقم الوثيقة:MDE 11/025/2013)، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/025/2013/en، والمعلومات الإضافية المتعلقة به.

ولقد تشكلت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بموجب مرسوم ملكي في 29 يونيو/ حزيران 2011، وأنيطت بها مهمة التحقيق في الانتهاكات الحقوقية التي ارتُكبت على خلفية احتجاجات عام 2011، وإعداد تقرير بهذا الخصوص. وفي حفل إطلاق تقرير اللجنة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، تعهدت الحكومة علناً بتنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها، والذي استعرض بدوره تعامل الحكومة مع الاحتجاجات الشعبية، وحرص على توثيق طيف واسع من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وتضمنت التوصيات الرئيسة الواردة في تقرير اللجنة دعوة الحكومة إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، وخصوصاً تلك المتعلقة منها بالتعذيب، واستخدام القوة المفرطة، إضافةً إلى حث الحكومة على القيام بتحقيقات مستقلة للوقوف على مدى صحة المزاعم التي تحدثت عن ارتكاب التعذيب

وها قد مر عامان على صدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وما انفكت الحكومة تتقاعس عن تنفيذ التوصيات الرئيسة الواردة فيه. ولا زال سجناء الرأي الذين اعتُقل بعضهم أثناء الاحتجاجات يقبعون خلف القضبان، واستمر قمع الحق في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع. وزُج بالمزيد من الأشخاص بالسجن لما أبدوه من جرأة على التعبير عما لديهم من آراء، سواء أكان ذلك عبر تغريدات على موقع تويتر أم من خلال المسيرات السلمية. ويظهر أن المحاكم البحرينية كانت معنية بالسير على قدم وساق مع رغبة الحكومة بدلاً من أن تبادر إلى توفير وسائل الانتصاف الفعالة للبحرينيين واحترام سيادة القانون.

ولقد اعتُبر إنشاء لجنة التحقيق البحرينية المستقلة وإصدارها لتقريرها مبادرة تاريخية في حينه؛ بيد أنه وبعد مرور ما يقرب من عامين، فلقد أطاحت الحكومة بوعودها الإصلاحية من خلال عدم استعدادها القيام بتنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة بتحقيق المساءلة، إذ تقاعست الحكومة عن فتح تحقيقات مستقلة وناجزة وشفافة في المزاعم التي تحدثت عن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، واستخدام القوة بشكل مفرط، ومقاضاة جميع الذين أصدروا الأوامر بارتكاب الانتهاكات الحقوقية. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بعنوان "البحرين:إهمال الإصلاح وتشديد القمع" (رقم الوثيقة: MDE 11/062/2012) والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en .

وعقد البرلمان البحريني جلسة استثنائية بتاريخ 28 يوليو/ تموز الماضي رفع خلالها 22 توصية إلى العاهل البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة؛ وتهدف تلك التوصيات إلى تشديد العقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام 2006. وأصدر العاهل البحريني بعد عدة أيام مجموعة من المراسيم التي تفرض المزيد من القيود على الحق في حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك حظر جميع الاحتجاجات والاعتصامات والاجتماعات العامة في المنامة إلى أجل غير مسمى، ومنح قوات الأمن صلاحيات إضافية واسعة.

وفي 9 سبتمبر/ أيلول 2013، وقعت 47 دولة على بيان مشترك حول تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين عبرت فيه عما يعتريها من بواعث قلق خطيرة حيال انتهاكات حقوق الإنسان القائمة في البحرين.

الاسم: أحمد مشيمع
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 14/5/ رقم الوثيقة: MDE 11/003/2014، الصادر في 8 يناير/ كانون الثاني 2014